

إعدامات لا مشروعة يتبعها احتجاز الجثامين: "السعودية" تنكّل بالقوانين الإنسانية مرأة الجزيرة

يزداد الوضع الإنساني سوءاً في بلاد شبه الجزيرة العربية تحت حكم آل سعود مع الزمن، هذه المعادلة ثبّتها الأيام بما لا مجال للشك فيه. الإعدامات في "السعودية" ليست الوجه الأنصاع لبطش هذا "النظام"، لكنها تُظهر مدى تماديه في طمس بديهيّات حقوق الإنسان. سيراً منه في مسار القمع التصاعدي، نفّذ "النظام" السعودي عملية إعدام بحق الشاب القطيفي حسن الناصر، هذه العملية كان لها خصوصيتها أن اسم الناصر لم يكن على لوائح المعتقلين أو المهددين بالإعدام لدى المنظمات الحقوقية وفَصائل المعارضة، الأمر الذي جعل الإعلان عن إعدامه بمثابة الصدمة. أثبتت إعدام الناصر أنه لا جدوٍ من أسلوب التكتّم على جرائم هذا "النظام" سواء بداعٍ الخوف منه أو بداعٍ للأمل بتحقيق الحكم الصادر عن محاكم الظل التابعة له في حال لم تُثار جرائمه أمام الملأ. فحتى مع غياب اسمه عن التداول ورغم أنه لم يُطرح في أي محفل، إلا أن "النظام" أقبل على إعدامه بدم بارد وتحت حجج واهية وتهم فضفاضة لا ترقى لمستوى القصاص بإزهاق الروح. كان لإعدام الناصر صدى كبيراً تجاوز حدود البلد وأثار موجة غضب واسعة، فأدانته جهات عديدة لما شمله من مجموعة انتهاكات تنفذها المحاكم السعودية بحق معتقلٍ الرأي. فأدان ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير البحريني جريمة إعدام حسن الناصر المُلتحق بقافلة شهداء القطيف. مشيراً إلى كشفته هذه الجريمة من مدى إجرام آل سعود الذين يسترخون دماء الأبرياء، ويستغلون الفرصة التي يشغل فيها الرأي العام العالمي عن بطشهم حتى ينفّذوها، متسلّحين بالغطاء الأمريكي والصهيوني، والمصمت العربي؛ فلا عجب أن يقدم هذا الكيان المجرم على تنفيذ جريمته الوحشية بحق الشهيد قبل يومين من انعقاد القمة العربية في المنامة. أضاف البيان أن النظام السعودي لا يكتفي بسفك الدماء بل يعمد إلى تلفيق التهم وتشويه صورة الشهداء، فيعلن على لسان وزارة داخليّته أنّ الشهيد كان يموّل الإرهاب، ويرتبط بالعناصر الإرهابية من خلال مساعدتهم في تنفيذ أعمالهم الإجرامية المتمثلة بقتل رجال الأمن وإطلاق النار على مراكز الشرطة والنقاط والدوريات الأمنية، متّجاهلاً أنّه النظام الأكثر إرهاباً بل هو رأس الإرهاب وحاضنته الأولى في العالم.

أجمع. من جانبه أدان تيار الوفاء الإسلامي جريمة اعدام الناصر، وتحت وسم "شهيدكم شهيدنا" أكد التيار البحرياني أن إعدام الناصر مثلت جريمة نكراء تضاف إلى السجل الاجرامي السعودي في سفك الدم الحرام، واستباحة البلدان وإذكاء الطائفية والإيغال في دماء الأبرياء في العراق وسوريا واليمن والبحرين وسائر البلاد الإسلامية والعربية خدمة للعدو الصهيوني. كما جدد تيار الوفاء الإسلامي "تضامننا الكامل مع كافة معتقلين الرأي في السجون السعودية ومطالبهم الحقة في نيل العزة والكرامة واعتزارنا بصبرهم أمام الجلاد السعودي". لا تكتفي السعودية في الانتقام ممن تجد فيهم تهديدا لحكمها، بل تتمادي في عملية الانتقام الممنهج بحق عائلات من تعذبهم، فتحتجز جثامين الشهداء وتحرم عوائلهم من حقها في دفن أحبائها كما تحرمهم من فرصة الوداع، وترتيب الدفن المناسب، وإقامة مراسيم الجنازة. مع إعدام حسن الناصر، ارتفع عدد عمليات الإعدام منذ بداية العام 2024 إلى 66، مع توسيع المنظمة الأوروبية السعودية للعمليات أظهرت أن عددها قد ارتفع خلال الثلاث الأول من هذا العام بنسبة 189% بالمقارنة مع العام الفائت، الأمر الذي يُظهر بشكل واضح توجه الحكومة السعودية إلى الاستمرار بتنفيذ وإصدار أحكام القتل، وأن الوعود التي أطلقت خلال السنوات الماضية باطلة سرا با. كما رأت أن إخفاء نوع الحكم في البيانات الرسمية حول الإعدامات التي من المرجح أنها تعزيرية، وهو ما تكرر مع بيان وزارة الداخلية حول إعدام الناصر، هو أسلوب جديد تتبعه الحكومة السعودية للتخلص من وعودها والتذرّع بها، وتحايل لاخفاء الحقيقة بدل من إلغاء عالعقوبة. واعتبرت المنظمة أن الاستمرار بتنفيذ أحكام القتل في تهم لا تعد من الأشد خطورة في القانون الدولي هو استخفاف صارخ بهذا القانون وتجاهل تام للالتزامات الدولية. وباعتقال الناصر يكون عدد شهداء القطيف والأحساء قد ارتفع إلى 197. وكانت الأوروبية السعودية قد أثبتت أن ما نسبته 41% من مجمل الإعدامات المنفذة في "السعودية" منذ بداية يناير/كانون ثاني 2016 حتى نهاية فبراير/شباط 2024، طال أفراداً من القطيف، على خلفية الأحداث التي شهدتها المحافظة. وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، بلغ عدد سكان السعودية حتى نهاية 2023، 32 مليون و175 ألفاً، منهم 552 ألفاً هم من سكان القطيف، أي ما نسبته 1.7% تقريباً. وقالت المنظمة الحقوقية أنه "منذ 13 عاماً، تدفع محافظة القطيف في السعودية، ضريبة التحرّكات المشروعة التي نادت فيها بحقوق مدنية وسياسية وإجتماعية، وذلك في سياق تحركات متعددة في عموم البلاد، تزامنت مع الربيع العربي". حيث تنوّعت الانتهاكات التي تعرض لها العديد من سكان المحافظة، من الاعتقالات التعسفية إلى التعذيب وسوء المعاملة والتصفيق، وصولاً إلى القتل خارج نطاق القضاء، وبموجب أحكام إعدام.